



شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ..

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم

المالية للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ..

مدير

عام المحاسبات

محاسب / رضا عمر عبدالعزیز

تحریراً فی / ٢٠٢١/

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات

المطاحن والمضارب



السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الإدارة
شركة مطاحن شرق الدلتا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود
للقوائم المالية الدورية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .

برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في ٢٠٢١/٣/٢

الوكيل الأول

مدير الإدارة

مع وانتمحياتاً
(محاسب / هويدا حسن محمد)

الجهاز المركزى للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات

المطاحن والمضارب

تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

لشركة مطاحن شرق الدلتا

فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

إلى السادة / مساهمى شركة مطاحن شرق الدلتا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لشركة مطاحن شرق الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ، وكذا قوائم الدخل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

وإدارة الشركة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة ، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

وفي ضوء الفحص المحدود فقد تبين لنا أهم الملاحظات التالية :

- بلغ صافى الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٥٢,٤٤١ مليون جنيه مقابل نحو ٤٩,٩٣٩ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق بزيادة قدرها ٢,٥٠٢ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات إستثمارات مالية أخرى ، إيرادات وأرباح أخرى ، إيرادات وأرباح متنوعة ، مخصصات إنتفى الغرض منها ، الفوائد الدائنة) بنحو ٣٥,٤٩٦ مليون جنيه وبنسبة ٦٧,٧% من الربح المُحقق .

- ما زال لم يتم توثيق كل من محضر الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ٢٠١٩/٧/٧ لتعديل بعض مواد النظام الأساسى للشركة ، ومحضر الجمعية العامة العادية للشركة فى ٢٠٢٠/١١/٤ للنظر فى اعتماد القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وذلك لدى الهيئة العامة للرقابة المالية .

- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإستكمال تعديل النظام الأساسى للشركة ليتفق ومواد القوانين المشار إليها إلا أنه ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم قيام الشركة بتعديل بعض مواد النظام الأساسى وفقاً لما تم من تعديل على بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وما تم من تعديل لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لذات القانون والصادر برقم (٤) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ يناير ٢٠١٨ ، وذلك رغم ردود الشركة المتكررة بأنه جارى إنهاء التعديلات تمهيداً لعرضها على جمعية عامة غير عادية لإقرارها مستقبلاً ، فضلاً عن تحفظ الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٦ لعدم تعديل المادة رقم (٤) من النظام الأساسى للشركة لتتوافق مع القانون ١٤ لسنة ٢٠١٢ فى أقرب جمعية عامة غير عادية.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بإستكمال تعديل النظام الأساسى للشركة

ليتفق ومواد القوانين المشار إليها .

- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إمساك دفتر خاص بالجرد إلا أنه ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن مخالفة الشركة لأحكام المواد "٢١ ، ٢٣ ، ٢٥" من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ التى تقضى بإمساك دفتر خاص بالجرد ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه جارى العمل على إمساك دفتر للجرد.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بإمساك الدفتر المشار إليه تطبيقاً لأحكام القانون .

- تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ تكلفتها التاريخية نحو ٣٩٩,٩٣٣ مليون جنيه ، والتكوين الإستثمارى ، والمخزون ، والنقدية بالخبزينة البالغة نحو ٩,٤٦٩ مليون جنيه ، ٢٤,٧٥١ مليون جنيه ، ١,٣٥٤ مليون جنيه على التوالى دون إجراء جرد فعلى لهم فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ الأمر الذى لم نتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة .

يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة فى تاريخ المركز المالى ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة .

- تضمنت الأصول الثابتة بالخطأ مبلغ نحو ٧١,٧٠٥ ألف جنيه قيمة إضافات منذ عام ٢٠١٩ قيمة توريد وتركيب كاميرات مراقبة العريش والصادر لها محضر إستلام إبتدائي بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٤ متضمن العديد من الملاحظات على التركيب والتشغيل ومخالفة شروط أمر التوريد ، إلا أنه حتى تاريخه يناير ٢٠٢١ لم يتم نهو الأعمال أو الإستلام النهائي.

يتعين دراسة ما سبق وإجراء التصويب اللازم فى ضوء ذلك.

- تضمين إضافات الأصول الثابتة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بعض المبالغ بالخطأ نذكر منها :

* مبلغ ٣٧,٦٤٤ ألف جنيه (عدد وأدوات) قيمة أدوات سباكة لخزانات مطحن ميت غمر وصحتها مصروفات صيانة وليست أصول ثابتة .

* مبلغ ٢٨,١٧٠ ألف جنيه (أثاث) قيمة تطوير الموقع الإلكتروني للشركة بالرغم من عدم تضمين سجلات الأصول الثابتة للموقع الإلكتروني والذى تم إنشاؤه منذ حوالى عشر سنوات وصحته مصروفات صيانة .

وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه سيتم إجراء التصويب اللازم. يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق وكما ورد برد الشركة.

- وجود العديد من الأصول الثابتة المهلكة دفترياً ولا تزال بالخدمة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ الأمر الذى يشير إلى أنه تم تقدير الأعمار للأصول بشكل لا يعكس الإستفادة الحقيقية وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها والتي تتطلب مراجعة العمر الإنتاجى المقدر للأصول على الأقل فى نهاية كل سنة مالية ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه سيتم إعادة النظر فيما ورد بالملاحظة فى ضوء معايير المحاسبة المصرية. يتعين الحصر وإعادة النظر فى تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول التى لم تهلك دفترياً وفقاً لمتطلبات الفقرة سالفه الذكر وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك حتى تعكس قيم الإهلاك المحمل على الفترة للإستفادة الإقتصادية من تلك الأصول خلال الفترة .

- تضمن حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ المبالغ التالية :
* نحو ٧,١٤٩ مليون جنيه قيمة المنصرف على هنجر (جمالون) الإسماعيلية وذلك لإنشاء مجمع ورش مركزية ، وبالمراجعة تبين ما يلى :

• فى ٢٠٢٠/٩/١٦ صدر خطاب من رئيس القطاع الهندسي مفاده أنه تم نقل المعدات المخصصة لتشغيل المشروع حسب الرخصة والتركيب وتوصيل التيار الكهربائي والتشغيل على الحمل الكامل وحضور لجنة من إدارة المنطقة الصناعية ومحافظة الإسماعيلية للمعاينة على الطبيعة ووجد أن المجمع يعمل طبقاً للرخصة التى تم إستخراجها وتم تصوير الموقع من قبل اللجنة ، وأنه جارى العمل بالمجمع حالياً لخدمة وحدات الشركة المختلفة من أعمال الصيانة وإعادة تصنيع ما تحتاجه تلك الوحدات ، وهو ما أكده خطاب المسئولين بمنطقة الإسماعيلية بتاريخ ٢٠٢١/١/١٣ بشأن أنه تم الإنتهاء من تركيب المعدات فى ٢٠٢٠/٩/١٤ وتم تشغيله على الوجه الأكمل فى تصنيع معدات المطاحن (براريم - سواقي - بلاطات) وكذا فى أعمال الخراطة وتجليخ وسن الدرافيل.

• فى ٢٠٢٠/١٢/٢٨ ورد لمدير عام منطقة الإسماعيلية خطاب من مدير عام الإنشاءات بالقطاع الهندسي مفاده أنه تم الإنتهاء من تنفيذ كل من (الجمالون المعدني ، الأرضيات الخرسانية بالموقع العام من الداخل (طرق وجمالون) ، شبكة الصرف الصحي بالموقع ، خزان المياه الأرضي ، المبنى الإداري ، غرفة المحولات الجديدة شاملة غرفة التوزيع والمواسير ، غرفة الطلمبات ، خرسانات المدخل الرئيسي من الأسفلت) .

يتعين دراسة جميع ما سبق وإجراء التسويات المحاسبية في ضوء ذلك لما له من أثر مالي على القوائم المالية للشركة .

* مبلغ ١,٢٨٦ مليون جنيه يتمثل في قيمة تأهيل مباني وإنشاءات تخص صوامع الشركة وصحتها ومصروفات الصيانة حيث أنها تتمثل في قيمة وإستبدال اللصاح التالف القديم وإستبدال الواصلات التالفة بأسقف الخلايا ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة.

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق .

* مبلغ ٥١٢,٣٩٠ ألف جنيه منذ يناير ٢٠١٨ قيمة أعمال تحت مسمى شونة السنبلوين (أعمال تركيب خطوط الحريق الكاملة) والتي تم نهو أعمال تركيب خطوط الحريق بالكامل فى ٢٠١٩/٤/٧ ولم يتم الرفع للأصول الثابتة لعدم وجود مصدر كهربائى بالموقع لإنهاء باقى الأعمال ، وبالمراجعة تبين ما يلي:

- فى ٢٠٢٠/١١/٢٥ تم عمل محضر تركيب عداد كهربائى للشونة.
- فى ٢٠٢٠/١٢/٢٣ ورد خطاب من شركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء (قطاع كهرباء جنوب الدقهلية) مفاده أنه تم تركيب عداد ثلاثي لشونة السنبلوين وجميع المهمات الموجودة بالمقايسة.
- فى ٢٠٢١/١/١٧ تم تحميل المصروفات (مصاريف الصيانة) بمبلغ ٥٢,٨٠٩ ألف جنيه قيمة إنهاء أعمال توصيل الكهرباء لشونة السنبلوين.

يتعين بحث ما سبق وإجراء التصويب اللازم في ضوء ذلك.

- تضمن حساب الإنفاق الإستثمارى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ المبالغ التالية :

* نحو ٦٠٠ ألف جنيه تحت مسمى شركة إنجاز للحلول المتكاملة ونسبة ٩٠,٣% من القيمة الإجمالية والبالغة ٦٦٤,٥٠٥ ألف جنيه (شاملة ض . ق . م) عن إسناد أعمال توريد وتركيب والإشراف على تشغيل أجهزة حاسب آلي ومستلزماتها والبرامج اللازمة لتحويل العمل ببعض قطاعات الشركة (الإدارية ، المالية ، البيع والتسويق) من النظام اليدوي إلى النظام الآلي بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة فى يناير ٢٠٢٠ ، وبالمراجعة تبين ما يلي:

- صدر أمر التوريد رقم ١٧٥ فى ٢٠٢٠/٢/٩ بمدة تنفيذ ٤٥ يوم عمل والسداد على دفعات.

- تم توريد كافة مشمول أمر التوريد وتركيبها وتم عمل محضر إستلام وإختبار للبنية التحتية للشبكة في ٢٠٢٠/٣/١٩ بنسبة إتمام ١٠٠% ، وفي ٢٠٢٠/٤/٢١ تم عمل محضر بدء التدريب بمعرفة شركة إنجاز لعدد ٥ من العاملين بالشركة.
- ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٤٣ المؤرخ ٢٥/٨/٢٠٢٠ والخاص بمراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بأنه تم التشغيل على أن يكون من ٢٠٢٠/٧/١ كمرحلة تجريبية.
- كما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٤/١١/٢٠٢٠ الخاص بمراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى .

إلا أنه حتى تاريخه يناير ٢٠٢١ لم يتم تصويب الوضع.

يتعين دراسة جميع ما سبق وموافاتنا بأسباب طول الفترة الزمنية والتي تصل إلى نحو عام منذ صدور أمر التوريد وحتى تاريخه يناير ٢٠٢١ وأسباب عدم الإنتهاء من التنفيذ رغم إلزام المورد بالمدد المحددة الأمر الذى أدى إلى عدم الإستفادة من المال المستثمر فى المشروع.

بلغ المخزون في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٤,٧٥١ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلى :

- مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) - فقرة ٩ - والتي تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ولم تفصح الإيضاحات المتممة عن طرق تقييم باقى عناصر المخزون ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .
- عدم سلامة تقييم مخزون الإنتاج التام من المكرونة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغ ٤٢٢,٥٩٨ ألف جنيه وصحته ٤٠٨,٥٥٠ ألف جنيه .

يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق.

- لم يتضمن حساب المخزون نحو ٣,٦١٠ مليون جنيه قيمة قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف ومواد بترولية ورد مشمولها خلال فترة المركز المالى ولم يتم تسويتها .

يتعين إجراء التصويب اللازم مع دراسة المستخدم من الأصناف الواردة.

- تضمن حساب عملاء البيع النقدي مبلغ ١٤٥,٦٥٠ ألف جنيه بالخطأ تمثل قيمة تأمينات مزادات بيع خردة بنفس القيمة.

يتعين إجراء التصويب اللازم.

- ما زالت الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات الحكومية تتضمن نحو ٤,٤٩٢ مليون جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير ولم نواف بالشهادات المؤيدة لها ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٠/٩/٣٠ من أنه جرى الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ.

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية .

- لم يتم إجراء المطابقات اللازمة على الأرصدة المدينة بكل من شركتي العامة والمصرية لتجارة الجملة والبالغة نحو ١,٥٥٣ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات .

- تم تقييم الإستثمارات المتداولة في الأوراق المالية بمبلغ نحو ١,٣٤٧ مليون جنيه طبقاً للأسعار السوقية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وصحته نحو ١,٣٤٢ مليون جنيه (بنقص قدره ٥ آلاف جنيه).

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.

بلغت حسابات البنوك في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٣,١٣٧ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلي :

- وجود فرق قدره ٣,٣٠٢ آلاف جنيه في رصيد حساب البريد الذهبي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بين مذكرة التسوية والتي تضمنت أن الرصيد ٧٧٦,٧١٣ ألف جنيه وكشف حساب البريد والذي تضمن أن الرصيد ٧٨٠,٠١٥ ألف جنيه.

فضلاً عن أنه بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٠ تم مخاطبة مدير عام مكتب البريد من قبل مدير عام الحسابات بشأن وجود إختلاف بين كشوف الحساب المعدة عن شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٠ حيث أن رصيد ٢٠٢٠/١١/٣٠ هو ٣٢٣٠,٩٢١ جنيه في حين أن رصيد إفتتاح يوم ٢٠٢٠/١٢/١ هو ٣٢٣٠,٦٦٨ جنيه بفارق قدره ٢٥٣ جنيه ، كما تم خصم مبلغ ٣٠٢ جنيه في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠ من الرصيد دون الإفادة عن أسباب ذلك الخصم ، وتم طلب تلافى

تلك الملاحظات كما تم الإتصال بمدير فرع الزقازيق لمعرفة أسباب هذا الفرق والذي أفاد بأن هذا الموضوع تم من خلال هيئة البريد بالقاهرة.

يتعين دراسة جميع ما سبق مع ضرورة مخاطبة الهيئة القومية للبريد بشأن جميع الفروق السابقة لتلافي ذلك مستقبلاً والإفادة ، وإظهار الرصيد على حقيقته.

- وجود فرق قدره ٣ جنيات بين الأرصدة الدفترية للحسابات الجارية بالبنوك فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغة ٣١٣٧٤٨٥ جنيه وما هو مدرج بقائمة المركز المالى والبالغ ٣١٣٧٤٨٢ جنيه.
يتعين دراسة هذا الفرق وتصويبه والإفادة .

- تضمنت مذكرات تسوية البنوك نحو ٧٩,٢٠٨ ألف جنيه قيمة شيكات صادرة ولم تصرف مضى عليها أكثر من ستة أشهر بكل من (البنك الأهلى المصرى ، بنك المصرف المتحد ، بنك الإسكندرية) بالمخالفة للمادة رقم ٥٠٤ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ والمُعدلة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والتي تنص على أن " الشيك المسحوب فى مصر والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمه للوفاء خلال ستة أشهر " .

يقتضى الأمر الدراسة وإجراء التصويب اللازم وإلغاء الشيكات المنتهية وتحميلها على الحسابات الشخصية فى ضوء أحكام القانون .

لم يتم موافاتنا بدراسة المخصصات فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغة نحو ١٨٨,٤٥٥ مليون جنيه ، وقد تبين بشأنها ما يلى :

- بلغ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها نحو ٨,٥٣٢ مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ٨,٥٥٣ مليون جنيه (منها نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه بحساب العملاء ، ونحو ٧٢٣ ألف جنيه لبعض الأرصدة المتوقفة بالأرصدة المدينة الأخرى) ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإعادة دراسة مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها مع إمكانية تطبيق معياري المحاسبة المصرية رقما (١١ ، ٢٨) .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بإعادة دراسة المخصص وتطبيق معياري المحاسبة المصرية رقما (١١ ، ٢٨) بشأن الاعتراف بالإيراد والمخصصات .

- بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ٢٨,٣١٩ مليون جنيه ، وقد تضمن ما يلى :
* نحو ٢٤,٣١٩ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية لضريبة الدخل عن الأعوام من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥ وذلك وفقاً لما تم تقديمه لنا من مستندات بمعرفة الشركة .

* نحو ٤ مليون جنيه لمقابلة التزامات عن الضرائب العقارية المحتملة طبقاً لبيانات كل من القطاع المالي والقطاع القانوني بالشركة وذلك عن وجود خلاف على مبلغ ربط الضريبة لمنطقة السويس والمنطقة الصناعية بالإسماعيلية ، وبالمراجعة تبين ما يلي :

• في ٢٥/٨/٢٠٢٠ ورد للشركة مطالبة بسداد الضريبة العقارية ومتأخرات عن الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠ على مطحني عرابي وناصر بمبلغ ١,٣٩٥ مليون جنيه ، ٨٠٧ ألف جنيه على التوالي ، ورغم سداد مبلغ مليون جنيه في سبتمبر ٢٠٢٠ من تحت حساب المطالبة الواردة بالضريبة على مطحني عرابي وناصر فلم يظهر أثر ذلك على مخصص الضرائب المتنازع عليها أو قائمة الدخل .

• في أغسطس ٢٠٢٠ ورد للشركة مطالبة بسداد الضريبة العقارية ومتأخرات من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠ على منطقة السويس بمبلغ ٥٦٦,٣١٣ ألف جنيه منه مبلغ ٤٧٠,٧٣٥ ألف جنيه متأخرات حتى عام ٢٠١٩ ومبلغ ٩٥,٥٧٨ ألف جنيه ربط عام ٢٠٢٠ ، وقد قامت الشركة بتحميل مصروفات سنوات سابقة بمبلغ ٥١٨,٥٢٤ ألف جنيه وتحميل مصروفات الفترة بمبلغ ٤٧,٧٨٩ ألف جنيه .

وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٤/١١/٢٠٢٠ الخاص بمراجعة القوائم المالية في ٣٠/٩/٢٠٢٠ بأنه سيتم إعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة مع دراسة موقف الضرائب العقارية وإجراء التصويب اللازم في ضوء نتيجة الدراسة.

رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٤/١١/٢٠٢٠ بإعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة ، ومتابعة الموقف الخاص بالضرائب العقارية وحصر جميع الوحدات التي تخضع للربط الضريبي وإجراء التسويات اللازمة في ضوء المطالبات أو إثبات الإستحقاق وفقاً للمطالبات السابقة.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وإعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة ، ومتابعة الموقف الخاص بالضرائب العقارية وإجراء التصويب اللازم بالخضم من حساب مخصص الضرائب في ضوء المطالبات الواردة للشركة وما تم سداده .

- بلغ مخصص المطالبات والمنازعات نحو ٤٢,٢٢٣ مليون جنيه ونسبة ٨٨,٣% من كافة المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق إنتفاع للأراضي وأخرى والبالغة نحو ٤٧,٨٢٢ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة عن المخصص.

ويتصل بما سبق من أن مخصص المطالبات والمنازعات في ٢٠٢٠/١٢/٣١ تضمن بعض القضايا المرفوعة ولا يقابلها أي مديونيات بسجلات الشركة ومن ذلك ما يلي :

* نحو ١,٠٩٢ مليون جنيه والفوائد القانونية لمقابلة الدعوي رقم ١١٢٢ لسنة ٢٠١٦ م . ك الزقازيق المقامة من الشركة ضد السيد/ علي محمد عبد العزيز عن عجز عهده الدقيق البلدى ٨٢% بمقدار ٣٨٦,٦٦ طن خلال الفترة ٢٠١٣/٢/٢٧ حتى ٢٠١٣/٥/٣٠ .

* نحو ١١٦,٧ ألف جنيه لمقابلة الدعوي رقم ٢٠١٢/١٠٢٠ كلي المنصورة المقامة من الشركة ضد السيد/ محمد فؤاد حسانين للمطالبة بتعويض عن القمح الذى تسبب فى تلفه .

وقد ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه سيتم إعادة دراسة المخصص فى ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة .

وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإعادة دراسة المخصص المكون وفى ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة والمحتملة والإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، مع موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بالموقف القانوني للقضايا التى لا يقابلها مديونيات بالسجلات المالية.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بإعادة دراسة المخصص المكون فى ضوء ملاحظاتنا السابقة وفى ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة والمحتملة والإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، مع ضرورة الإلتزام بما ورد برد الشركة بشأن المبالغ سالفة الذكر .

- بلغ رصيد حساب المخصصات الأخرى نحو ١٠٩,٣٨٠ مليون جنيه تتمثل فى :

* نحو ٢١,٨١٤ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن طبقاً لتقديرات الشركة والدراسة المعدة بمعرفتها عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والبالغة نحو ٢١ مليون جنيه ، وتجدر الإشارة بعدم ورود أى مطالبات بغرامات أو عقوبات تموينية على مطاحن الشركة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وفقاً للمستندات

المقدمة لنا من الشركة ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بإعادة دراسة المخصص وعمل رقابة فعالة على أعمال المطاحن للحد من هذه المخالفات.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بإعادة دراسة المخصص في ضوء ما سبق.

* نحو ٣,٥ مليون جنيه لمواجهة ضريبة على عمولة تسويق القمح المحلى محل نزاع مع الهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة المالية والبالغة نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه ، بخلاف مبلغ ٢,١٠٢ مليون ضمن مخصص المطالبات والمنازعات لمواجهة الدعوى رقم ٢٠١٣/٤٢٧٧ للمطالبة بمبلغ ٢,١٠٢ مليون جنيه وقضى فيها بجلسة ٢٠١٤/٩/٢٧ بعدم الإختصاص والإحالة لمحكمة القضاء الإدارى وصدر فيها حكم بالرفض بجلسة ٢٠١٩/١٢/٢٨ وطعن على هذا الحكم بطعن إدارية عليا ولم يتحدد لنظره جلسة بعد.

يتعين الدراسة وإجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما سبق .

* نحو ٨٤,٠٦٦ مليون جنيه – وذلك بعد سداد نحو ٨,٤٥٨ مليون جنيه عن السنوات ٢٠٠٥/٦ ، ٢٠١٣/٦ للإستفادة من القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٠٢٠/٨/١٦ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والفوائد وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية – لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٧/٧/٣١ وهذا المبلغ يمثل الفرق بين الضريبة المستحقة طبقاً للتوجيهات الوزارية وخطاب وزارة المالية وما تم حسابه بمعرفة الشركة عن هذه الفترة وسداده تحت حساب الضريبة على أساس تكلفة الطحن ١١٢,٥ جنيه للطن (تكلفة الطحن للمدعم فقط) عن الفترة سالفة الذكر.

ويتصل بذلك أنه تم فحص الشركة من قبل المركز الضريبي لكبار الممولين عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٥ ضرائب مبيعات محل اعتراض وخلاف بين الشركة والمصلحة ، وورد إخطار لجنة الطعن بربط ضريبة مستحقة بمبلغ ٣٩,٨١٢ مليون جنيه ، قامت الشركة بسدادها على حساب المخصصات وتم رفع الدعوى رقم ٧٦٠٩ لسنة ٢٣ ق وما زالت متداولة.

ويتصل بما سبق من أنه بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ قد ورد للشركة مطالبة سداد بمبلغ ٧٥,٠١٤ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٠٥/٦ حتى ٢٠١٦/٦ تتمثل في مبلغ ٣٠,٤١٣ مليون جنيه فروق فحص ، مبلغ ١٥,٠٥٣ مليون جنيه ضريبة إضافية محققة ، مبلغ ٢٩,٥٤٨ مليون جنيه ضريبة إضافية إعتبارية حتى ٢٠٢٠/٧/٣١.

فضلاً عن أنه بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٦ ورد للشركة إخطار بتعديل إقرار الضريبة عن الفترة من ٢٠١٧/٧ حتى ٢٠١٨/٦ وسداد مبلغ ٦٥,٦٣٠ مليون جنيه ضريبة واجبة الأداء. وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٠/١١/٤ ببحث ما ورد بملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات وموافاته بالموقف القانوني للشركة تجاه تلك المطالبات. يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وبحث ما سبق وموافاتنا بالموقف القانوني للشركة تجاه تلك المطالبات.

- عدم إجراء المطابقات اللازمة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدها المدينة البالغة نحو ٤٦٤,١٠٤ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٣٠٨,٠٣٩ مليون جنيه ، ويتصل بما سبق من أنه ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن وجود فرق قدره نحو ٢٧٦ ألف جنيه بين أرصدة الهيئة العامة للسلع التموينية بحسابات الموردين في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والتسوية المالية الواردة بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، وذلك رغم ما ورد ببرد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٠/٩/٣٠ من أنه جارى العمل على إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية مع بحث الفروق الموجودة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بين أرصدة الهيئة العامة للسلع التموينية بحساب الموردين و التسوية المالية الواردة بالمطابقة.

يتعين بحث هذا الفرق مع ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وحتى تتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة ومبالغ الإيرادات الواردة بقائمة الدخل مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه المطابقات.

- تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٩,٩٣٩ مليون جنيه بإسم هيئة التأمينات الإجتماعية في حين أن المستحق عن شهر ديسمبر ٢٠٢٠ والذي تم سداده في يناير ٢٠٢١ بلغ نحو ٢,٤٣١ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٧,٥٠٨ مليون جنيه ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إجراء مطابقة حسابية مع هيئة التأمينات الإجتماعية .

يتعين إجراء التصويب اللازم مع تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة وسرعة سداد مستحقات الهيئة حتى لا تتعرض الشركة لغرامات عدم السداد وإجراء التسويات اللازمة.

- بلغ رصيد حسابات دائنة للشركات القابضة والشقيقة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ١,٥٤٨ مليون جنيه لم يتم إجراء أى مطابقات بشأنها.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.

- ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة للشركة المتعاقبة وأخرها بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ بدراسة هذه الأرصدة والتصرف فيها وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بالنتيجة وهو ما لم يتم حتى تاريخه من قبل الشركة .

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضرائب على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإفادة .

- بلغ رصيد حساب دائنو التوزيعات فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢,١٦٩ مليون جنيه يتمثل في (مبلغ نحو ٨٢٨ ألف جنيه بواقى حصص عاملين منه مبلغ ٦٩٤,٢٣٥ ألف جنيه مرحل منذ أعوام سابقة، مبلغ ١,٣٤١ مليون جنيه حصة اللجنة الرياضية) ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالإلتزام بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وإجراء التسويات اللازمة .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة والإلتزام بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وإجراء التسويات اللازمة.

- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى (أمانات) فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبلغ نحو ٨٦٤,٨٣٩ الف جنيه بإسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالالتزام بما تقضى به أحكام المادة

١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والإفادة .

- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى مبلغ نحو ٦٧,٥ ألف جنيه تحت مسمى القيمة الإيجارية لغرف الصوامع وذلك قيمة الإنتفاع بغرفة تغيير ملابس العمال التابعين لمتعهد مشالات صومعة الزقازيق وإستخدام المرافق عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٣/٣١ .

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب الأرصدة الدائنة الأخرى مقابل التعلية لإيرادات وأرباح غير عادية بمبلغ ٤٥ ألف جنيه قيمة ما يخص الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

- تضمنت قائمة الدخل بعض المصروفات التقديرية منها ما يلي :

* نحو ٥,٥٥٧ مليون جنيه قيمة حوافز تقديرية وساعات إضافية وعطلات .

* نحو ٤,٧٩٢ مليون جنيه قيمة كهرباء وإنارة لوحدات الشركة .

* نحو ٨٤,١٨٠ ألف جنيه قيمة مياه الشرب والصرف الصحى تتمثل في (٦٤,٥ ألف جنيه السويس ، ٦,٣٠٦ ألف جنيه بدمياط ، ٦ آلاف جنيه بالشرقية ، ٣,٨٧٤ ألف جنيه ببورسعيد ، ٣,٥ ألف جنيه بالإسماعيلية) ، دون تقدير قيمة المياه لمنطقة العريش.

- لم تتضمن قائمة الدخل مصروفات التليفون التى تخص فترة المركز المالى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

يتعين إجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة فى ضوء الفعليات .

- تم تحميل حساب الأجور بالخطأ بمبلغ ١٤,٠٩٢ مليون جنيه قيمة المكافأة المنصرفة بالكامل للعاملين فى ديسمبر ٢٠٢٠ وفقاً لقرار مجلس إدارة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٠ بالموافقة على صرف مكافأة قدرها ثلاثة أشهر ونصف من الأجر الأساسى فى ٢٠٢٠/٧/١ للعاملين بالشركة وذلك نظير الجهود المبذولة فى سبيل تحقيق أهداف الشركة والخطط الموضوعية من قبل الإدارة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ وبنفس ضوابط صرف مكافأة العام المالى السابق ، والذى تم تخفيضه بمبلغ ٢ مليون جنيه بقيد خارج المجموعة الدفترية كتوزيع لنصيب الفترة من المكافأة ، وصحته تحميل مصروفات سنوات سابقة بكامل القيمة نظراً لكونه مصروف فعلي تم فى ديسمبر ٢٠٢٠ كمكافأة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ وفقاً لقرار مجلس الإدارة.

يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق.

- لم يتم معالجة مصروفات وإيرادات سنوات سابقة بقائمة الدخل ضمن حساب أرباح وخسائر مرحلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) حيث تم عمل مقاصة بين حساب

مصروفات سنوات سابقة البالغة نحو ٥,٨٣٨ مليون جنيه وإيرادات سنوات سابقة البالغة نحو ١,٨٩٩ مليون جنيه .

يتعين ضرورة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى وإجراء التصويب اللازم مع إلغاء ما تم من مقاصة وتأثير حقوق الملكية بما سبق .

- تم تخفيض الإستخدامات (خامات مصنع المكرونة) بالخطأ بمبلغ ٢١٢,٥ ألف جنيه قيمة مصادرة قيمة الدقيق المورد من شركة مصر المنوفية للمطاحن بالقيود رقم ٥٥٦ ، وبالمراجعة تبين ما يلي:

* بناءً على توصية لجنة تدبير الأقماع والدقيق الفاخر في ٢٣/٩/٢٠٢٠ توقف التعامل مع شركة مصر المنوفية للمطاحن لعدم إلتزامهم بالموصفات المطلوبة بأمر التوريد ومصادرة قيمة الدقيق المورد منها كتأمين ، مع تكليف القطاع القانوني بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحميل الشركة المذكورة فروق الأسعار الناتجة عن الشراء من الغير وكافة الأضرار المترتبة نتيجة عدم إلتزامها طبقاً للوائح المعمول بها بالشركة والقوانين.

* قام القطاع القانوني برفع دعوى على شركة مصر المنوفية للمطاحن للمطالبة بمبلغ ٣٥٠ ألف جنيه والفوائد القانونية (قيمة فروق الأسعار ما بين سعر الطن بأمر التوريد الصادر لها وسعر الطن بأمر التوريد الصادر لشركة مطاحن شمال القاهرة).

يتعين إلغاء القيد رقم ٥٥٦ السابق الإشارة إليه وتعليه المبلغ بإسم شركة مصر المنوفية للمطاحن بالحسابات الدائنة الأخرى لحين الإنتهاء من الإجراءات القانونية في هذا الشأن.

- تم تخفيض الإستخدامات بالخطأ بمبلغ ٥٣,٢٧٥ ألف جنيه يتمثل في (كمية ٣٨ طن مخلفات الغريلة بمبلغ ٢٥,٢٧٠ ألف جنيه ، كمية ١٣,٢١٠ طن كنسة مكرونة وعجين تالف بمبلغ ٢٨,٠٠٥ ألف جنيه) أرصدة مقيمة بمخزون المخلفات في ٣٠/٦/٢٠٢٠.

يتعين إجراء التصويب اللازم بالتحميل على الإستخدامات بمبلغ ٥٣,٢٧٥ ألف جنيه مقابل تخفيض مخزن المخلفات بنفس القيمة.

- تم تحميل مصروفات سنوات سابقة بمبلغ ١,٧٦٧ مليون جنيه قيمة ضريبة القيمة المضافة عن شهر يونيه ٢٠٢٠ بخلاف السياسة المتبعة فى الشركة بالتحميل على مصروفات الفترة كما هو متبع في السنوات السابقة ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٣٠/٩/٢٠٢٠ بأنه سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى وهو ما لم يتم حتى تاريخه يناير ٢٠٢١.

- تم حساب ضريبة الدخل تقديرياً بمبلغ ١٣ مليون جنيه دون إعداد إقرار ضريبي وذلك لأغراض المركز المالي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل بنسبة ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي والتي تبلغ نحو ٦٧١ ألف جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية ، والكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ .

يتعين ضرورة الإلتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية والكتاب الدوري الصادر من مصلحة الضرائب المصرية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالمركز المالي لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.

- لم يتم حساب وتحميل قائمة الدخل عن فترة المركز المالي بنصيبها من الضريبة المؤجلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) الخاص بضرائب الدخل ، ورغم أن إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بلغت نحو ٥,٤٧٤ مليون جنيه تتمثل في (مباني – آلات – عدد وأدوات – أثاث) ، وإستبعادات بنحو ١,٢٢٦ ألف جنيه (أثاث).

يتعين حساب الضريبة المؤجلة عن فترة المركز المالي لما لها من أثر مالي على القوائم المالية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالمركز المالي لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.

- مخالفة ما ورد بالإيضاحات المتممة للمركز المالي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ البند رقم (٤) والخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذي تضمن أنه " تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة " حيث تم حسابه على أرصدة ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٦,٦٣٣ مليون جنيه دون الأخذ في الإعتبار إضافات الأصول الثابتة والبالغة نحو ٥,٤٧٤ مليون جنيه والإستبعادات بنحو ١,٢٢٦ ألف جنيه

يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار المركز المالي على حقيقته.

- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ١٩٧,٦٣٤ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير ، نحو ٢١,٥٩٤ مليون جنيه قيمة عمولة تسويق النخالة ، نحو ٧,٨٧٥ مليون جنيه قيمة فوارغ النخالة ، نحو ٢,٦٦٠ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبي ، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية في ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية التي حققتها الشركة .

- تضمنت إيرادات النشاط الجاري (خدمات مباحة) بالخطأ مبلغ ٢٢٦,٨٨٣ ألف جنيه قيمة حافز تسويق النخالة الخشنة الممنوح لعملاء البيع النقدي خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠ .

يتعين إجراء التصويب اللازم.

- بلغ إجمالي عمولة تسويق النخالة عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٨,٦٥٩ مليون جنيه تم منح نحو ٧,٠٦٦ مليون جنيه حافز للعملاء بنسبة ٢٤,٦% من إجمالي العمولة.

يتعين بحث وبيان أسباب ما سبق مع وضع الضوابط المنظمة لذلك والإفادة .

- مخالفة الإيضاح رقم (٤) الخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذي تضمن أنه يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما تتوافر درجة كافية من التأكد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى الشركة وأنه يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً لمبدأ الاستحقاق حيث تبين عدم تضمين قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ إيرادات تخص الفترة تتمثل في :

* إيرادات نقلات الشركة العامة للصوامع والتخزين عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، ويتصل بما سبق من وجود مبلغ نحو ١,٤٠١ مليون جنيه قيمة نقلات ضمن حساب إيرادات سنوات سابقة.

* مبلغ ٥٣,٥ ألف جنيه قيمة المقابل لإهلاك الأصول المهداة (آلات ومعدات المخابز) عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

* مبلغ ٢٢,٢٤٨ ألف جنيه قيمة الفائدة المستحقة على رصيد ٥% شراء سندات حكومية المودعة بكل من وزارة المالية وبنك الإستثمار القومي .

* مبلغ ٤,٨ ألف جنيه قيمة فائدة الحساب الجاري للمصرف المتحد عن شهر ديسمبر ٢٠٢٠ وقيمة فوائد الودائع حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

يتعين حصر وقيد تلك الإيرادات لما لها من أثر على نتائج الأعمال والفائض المحقق في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

- بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢٩/٣١ تبين أن نظام التكاليف المتبع يفي فقط بأغراض تقييم المخزون ونوصى بتطويره ، ومن صور ذلك :

* عدم عدالة وصحة توزيع إيرادات إستثمارات وفوائد والبالغة نحو ٢٣,٥٠٦ مليون جنيه على الأنشطة حيث تم توزيع نصيب نشاط الطحن منها بالخطأ على أساس عمولة

تسويق النخالة وليس على أساس إيرادات تشغيل للغير مما أظهر نتائج الأنشطة على غير حقيقتها.

* تم تحميل نشاط طحن المنظومة بمبلغ ٤٠,٢٣٩ مليون جنيه يتمثل في (نحو ٣٦,١٥٦ مليون جنيه مقابل تشغيل سيارات الشركة ، نحو ٤,٠٨٣ مليون جنيه صيانة داخلية) دون التوزيع على باقى أنشطة الشركة مما أظهر نتائج جميع الأنشطة على غير حقيقتها .

يتعين الدراسة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الشأن مع ضرورة تأثير قوائم التكاليف بجميع التعديلات سالفه الذكر وتحميل كافة الأنشطة بنصيبها من التكاليف غير المباشرة لإظهار مخزون وربحية الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها مع أخذ الآثار المترتبة على جميع هذه التعديلات .

- مخالفة ما ورد بالفقرة رقم (١٦ أ بند " ز ") من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية والتي تضمنت أن الإفصاحات الأخرى تشمل " إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى وذلك طبقاً للأساس المتبع فى المنشأة عند إعداد تقارير القطاعات " حيث لم تقم الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة عن إيرادات ونتائج كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى.

يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصرى المُشار إليه وبما ورد برد الشركة .

- أسفرت نتائج أعمال بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ٩,٦٦٢ مليون جنيه تتمثل فيما يلي :

- نحو ٤,٠١٩ مليون جنيه خسائر نشاط المستودعات .
- نحو ٢,٩٦٥ مليون جنيه خسائر نشاط تسويق القمح .
- نحو ٢,٢٤٢ مليون جنيه خسائر الصوامع .
- نحو ٢٣٤ ألف جنيه خسائر نشاط المكرونة .
- نحو ١٩٠ ألف جنيه خسائر نشاط العبوة .
- نحو ١٢ ألف جنيه خسائر مخبزي أبو حماد وبورسعيد .

يتعين إتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها والعمل على تنمية موارد الشركة بما يعود بالنفع .
الإستنتاج المتحفظ :

وفى ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات جوهرية يجب إجراؤها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن أدائها المالى وتدفعاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

ومما لا يعد تحفظاً :

- وجود العديد من الدعاوى القضائية المقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة بشأن إسترداد أو التعويض عن بعض الأراضى والمباني التى بحوزة الشركة والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، وبعضها مرفوع بشأنه دعاوى قضائية ما زالت متداولة ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي رقم ١٤٣ المؤرخ ٢٥/٨/٢٠٢٠ عن مراجعة القوائم المالية فى ٣٠/٦/٢٠٢٠ .

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بعدم حسم النزاع بشأن حقوق الإنتفاع – والبالغة نحو ٢٦,١٦١ مليون جنيه – بين كل من الشركة ومحافظات الدقهلية والشرقية ودمياط لكل من مخبزي الفردوس وأبو حماد وشونة شطا ومطحن الشركة الشرقية تتمثل فيما يلي (نحو ٢٣,١٦٢ مليون جنيه يخص مخبز الفردوس بالدقهلية ، نحو ١,٧٨٨ مليون جنيه يخص مخبز أبو حماد ، نحو ٦٦٨,٥٤٩ ألف جنيه يخص أرض شطا بدمياط ، نحو ٥٤٢,٧١٥ ألف جنيه يخص أرض مطحن الشركة الشرقية) والمرفوع بشأنها العديد من الدعاوى القضائية.

وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة وأخرها فى ٤/١١/٢٠٢٠ بمتابعة الإجراءات القانونية ضد محافظة الدقهلية بشأن مخبز الفردوس ، وموالاته الدعاوى القضائية وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما تم فى هذا الشأن .

يتعين الإلتزام بتنفيذ توصية الجمعيات العامة للشركة بمتابعة الإجراءات القانونية ضد محافظة الدقهلية بشأن مخبز الفردوس ، وكذلك أرض مطحن أحمد صالح تفادياً لما حدث بأرض مطحن الزاهد ، مع تحديد الموقف القانوني لحقوق الإنتفاع .

- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضي التي آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضي المشترية بعقود ابتدائية إلا أنه ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية وتسجيل بعض أراضي الشركة بمواقعها المختلفة بمساحة نحو ٦٦ ألف متر والتي آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ أو بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة الصوامع (المُلغاة) .

يتعين الإلتزام بتوصية الجمعيات العامة للشركة وسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضي التي آلت إليها وتسجيلها .

- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٥,٧١٢ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل في أراضي ، مبانى ، آلات ، عدد وأدوات ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل لتلك الأصول سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل لتلك الأصول سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر.

- ما زال حساب الإنفاق الإستثمارى في ٢٠٢٠/١٢/٣١ يتضمن نحو ٢,٩٠٤ مليون جنيه تحت مسمى شراء أرض دمياط يتمثل في قيمة ٧٥% من قيمة القطعة رقم (٦) بناحية السيالة بمنطقة دمياط والبالغ مساحتها ٤٨٦,٧٢ متر والتي لم يتم الإنتهاء من تسجيلها حتى تاريخه يناير ٢٠٢١ ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه جارى العمل على الإنتهاء من عملية شراء الأرض والتسجيل.

يتعين سرعة الإنتهاء من عملية الشراء وتسجيل تلك المساحة.

- ما زال رصيد المخزون السلعى " قطع غيار ومهمات " فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه طبقاً للحصر الذى تم بمعرفة الشركة ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على التصرف الإقتصادى في الأصناف الراكدة بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بضرورة دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادي به بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل .

- بلغ رصيد العملاء في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٨,٤٨١ مليون جنيهه (قبل خصم المخصص والبالغ نحو ٧,٨٠٩ مليون جنيهه) متضمن أرصدة مدينة متوقفة لعملاء القطاع الخاص والمنافذ والمستودعات نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيهه يرجع بعضها لأكثر من ٢٦ عاماً ، رغم تكرار توصيات مجلس الإدارة وآخرها في ٢٠٢٠/١٢/٢٩ بمضاعفة الجهد لتحصيل مستحقات الشركة لدى العملاء المدينين وإستمرار متابعة الدعاوى القضائية المرفوعة على العملاء المتوقفين عن السداد وإستمرار متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة في شأنها دون جدوى من ذلك ، وما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع متابعة الإجراءات اللازمة في شأن القضايا التي إنقضت لوفاء المدعي عليه من قبل الورثة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما إتخذته الشركة من إجراءات لتحصيل المديونيات. يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة وموافاتنا بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس إدارة الشركة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات .

- قررت الجمعية العامة للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ إعدام ديون عدد (٢١) عميل المنقضية بالتقادم المسقط بالمدة القانونية بمبلغ ٧٢٧٩٢٩,٤٧ جنيهه وذلك في ضوء ما إنتهى إليه الرأى القانونى والمنقضية مددهم القانونية بالتقادم المسقط ، وذلك طبقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدنى ، المادة ٥٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وقد دارت مناقشات حول هذا الموضوع أثناء الجمعية العامة وإنتهت إلى ضرورة إرفاق الإجراءات القضائية التى تم إتخاذها بشأن تلك الديون مع تقديم مذكرة بتقرير من مراقب حسابات الشركة بتوافر الشروط الواردة في المادة رقم (٢٨) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وذلك حتى يتم إعتداد الديون المعدومة ضريبياً .

- يتعين بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة متابعة إعداد المذكرة اللازمة من مراقب الحسابات الخارجى للشركة وذلك حتى يتم إعتداد تلك الديون ضريبياً.

- تم تحميل المصروفات (رسوم) بمبلغ ٢٤ ألف جنيهه قيمة مطالبة من لجنة خدمات المنطقة الصناعية بالإسماعيلية لسداد رسوم مهلة لمدة شهرين من تاريخ موافقة السيد الوزير المحافظ

والذي وافق بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٨ على منح الشركة مهلة أخيرة لمدة شهرين لا تجدد وذلك للإنتهاء من إستخراج تراخيص ومزاولة النشاط.

يتعين تحديد أسباب التأخير في إتخاذ القرارات الأمر الذي أدى إلى تحمل هذا المبلغ.

- عدم تفعيل المعدلات المعيارية التي تم إعتماها من مجلس إدارة الشركة فى ٢٠١٤/٥/٢١ بناءً على توصية الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٢ لقياس وتحليل وتحديد الإنحرافات الإيجابية والسلبية لمراجعة الأداء وحساب مراكز المسؤولية ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بتفعيل ما تم إعتماها من معدلات معيارية وتحديثه إذا كان هناك تحديث والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب .

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما ورد بتوصيات الجمعيات العامة العادية للشركة والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب.

- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ من أنه جارى دراسة إمكانية وضع نظام للتكاليف البيئية بالشركة.

يتعين ضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، وذلك رغم ما ورد بردود الشركة على تقاريرنا السابقة من أنه تم التنبيه نحو ضرورة الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية وضرورة تلافى ما ورد بالملاحظة ، ومن صور ذلك يلى :

* لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية والتي تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على نحو منتظم كلما كان ذلك عملياً ، وعلى المنشأة ربط كل بند

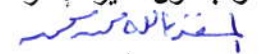
فى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالمعلومات المرتبطة بذلك البند فى الإيضاحات " .

* لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) - الخاص بالقوائم المالية الدورية - الفقرة (١١) والتي تنص على أنه " يجب عرض نصيب السهم الأساسى أو المنخفض فى الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء بالنسبة للقوائم الكاملة أو المختصرة " ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١) - الخاص بعرض القوائم المالية - الفقرة (١٠٧) والتي تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض سواء فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية أو فى الإيضاحات عن أرباح الأسهم المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة المالية ونصيب السهم منها " .


يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية السابق الإشارة إليها.

تحريراً فى ٢ / ٢ / ٢٠٢١


(محاسب/ علاء الدين الغرباوى)


وكلاء الوزارة
نواب أول مدير الإدارة


(محاسب/ المعتز بالله محمد محمد)


(محاسب / علي سيد علي)

يعتمد ،،،

الوكيل الأول
مدير الإدارة


(محاسب / هويدا حسن محمد)